

نزهة الألباب في معرفة الأنواع الحديثية □ التي تتداخل مع الحديث الشاذ

دراسة تحليلية نقدية

الدكتور/ خلود محمد زين الدين

أستاذ مساعد في تخصص الحديث وعلومه

قسم الدراسات الإسلامية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنبع

جامعة طيبة فرع ينبع - المملكة العربية السعودية

Kholoud Muhammad Hassan Zainuddin

Assistant Professor in the specialty of Hadith and its Sciences

Department of Islamic Studies

College of Arts and Humanities, Yanbu

Taibah University - Yanbu Branch -

Kholod-zainaldeen@hotmail.com

موضوع البحث: (نزهة الألباب في معرفة الأنواع الحديثية التي تتداخل مع الحديث الشاذ) خطة البحث: يتكون البحث من مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس. المقدمة: وتحتوي على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومشكلة البحث، والدراسات السابقة فيه، وخطته، والمنهج المتبع فيه. المبحث الأول: وفيه تعريف الحديث الشاذ، وأحوال العلاقات المصطلحية الحديثية. المبحث الثاني: ويتكلم عن الأنواع الحديثية المتداخلة مع الحديث الشاذ، حيث شمل عشرة أنواع: سبعة منها من أنواع المردود رتبت على حروف المعجم، ثم الثلاثة الباقية مترددة ما بين القبول والرد، ورتبت ايضاً على حروف المعجم، ثم فائدة معرفة التداخل. الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

الكلمات المفتاحية: الحديث الشاذ-الأنواع الحديثية.

Research abstract

Research topic:

research is the excursion of the kernels in knowing the types of hadith that interfere with anomalous speech

Research plan: The research consists of an introduction, two articles, conclusion, and indexes.

Introduction: It contains the importance of the topic, the reasons for choosing it, the research problem, previous studies in it, its plan, and the methodology used in it. The first topic: In it the definition of abnormal hadith, and the conditions of modern terminological relations. The second topic: It talks about the hadith types that overlap with the anomalous hadith, as it includes ten types: seven of them are of the types of reflection arranged on the letters of the dictionary, then the remaining three are hesitant between acceptance and response, and they are also arranged according to the letters of the dictionary, then the benefit of knowing the overlap. Conclusion: It contains the most important results of the search.

Key words: anomalous hadith - hadith types. Prepared:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين الذي جعلنا من أمة سيد المرسلين؛ والتي جعلها الله خير أمة أخرجت للناس، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه. الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يكن يعلم، حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه. وبعد.. شرف الله هذه الأمة، وميزها بأن جعلها خير أمة أخرجت للناس قال تعالى: **سَمَحَكُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ سَجَى (١)**، وأعطاهم من المميزات ما يحفظ لها صلاحية التشريع لكل زمان ومكان. واستمراره حيث يعتبر ناسخ لما قبله، ومستمر إلى قيام الساعة لما بعده فقال تعالى **سَمَحًا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَخَفِظُونَ ٩ سَجَى (٢)** وبناء على ذلك سخر الله لهذه الأمة في كل عصر جهابذة من العلماء؛ لتبين للناس دينهم، وتحفظ لهم الخصائص؛ وكان من ضمن هذه الخصائص خصيصة سلسلة الإسناد؛ فأدرك العلماء الأهمية البالغة لهذه الخصيصة في الصناعة الحديثية، حيث تعتبر الدعامة الأساسية، ومركزها الجرح والتعديل بالنسبة للرواة في معرفة صحة الحديث، فوضعوا قواعد علم مصطلح الحديث وجعلوا له أصول ومسائل كشفوا من خلالها غوامض هذا العلم، وأهميته في الحكم على الحديث صحةً وضعفاً، قبولاً ورداً، إلا أنه بقي للمتأخرين مجال في البحث والتفكير والابتكار حيث يعتبر هذا العلم من أجل العلوم التي تستحق البحث، وبذل الجهد لارتباطها الشديد بالسنة النبوية، والتي تعتبر المصدر الثاني من مصادر التشريع، فيسر الله لي الكتابة عن الحديث الشاذ، والأنواع الحديثية المتداخلة معه حيث يعد أحد الأنواع الحديثية المهمة التي صنفاً فيه علماء المصطلح ووضعوا له قواعد وأحكام ترتبط بالحكم على الحديث من حيث صحته في بحث سميته: (نزهة الألباب في معرفة الأنواع الحديثية التي تتداخل مع الحديث الشاذ. دراسة تحليلية نقدية) سائلة المولى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وقربة نتقرب بها إليه في الدفاع عن السنة النبوية.

أهمية الموضوع:

١/ ترجع أهمية الموضوع من أهمية علم مصطلح الحديث الذي يحوى درراً، وجواهر، وكنوزاً، يعزّ وجودها، ويقبل نظيرها مجتمعة في غيره من الكتب والمصنفات والعلوم؛ فكان لا بدّ من السعي، وبذل الجهد لتسهيل مهمة الرجوع إلى هذا العلم والاستفادة منه.

٢/ الوقوف على الصناعة الحديثية التي بذلها المتقدمين في وضع مصطلحات الأنواع حيث يعتبر هذا البحث المختصر جامع بين الدراسة النظرية والتطبيقية.

٣/ تسليط الضوء على عمق هذا العلم، وأن اكتملت رسومه الأساسية.

٤/ ضرورة توضيح الصور والمفاهيم حول حقيقة التداخل ممن أراد إثارة الشبه والتشكيك في هذا العلم.

٣/ مكانة وفائدة الكتابة العلمية في التعريف بالأنواع الحديثية المتداخلة مع الحديث الشاذ.

أسباب اختياره:

١/ التشرف بخدمة سنة النبي ﷺ لإرتباط الموضوع بذلك.

٢/ الرغبة في التمرس على عرض أقوال العلماء، ورؤية ما كتبه الأئمة حول الأنواع، ومقارنة ذلك، واستخلاص الحكم النهائي على التداخل بين المتقدمين والمعاصرين .

٣/ تعميق الوعي بحقيقة دقة العلماء في مصطلحاتهم، مما يثمر تعظيماً لذلك في القلوب.

٤/ تثقيف المجتمع وخصوصاً المهتمين والمتخصصين بضرورة، وأهمية التأني، والتحري والتثبت قبل إصدار الحكم على الراوية؛ لإرتباط ذلك بقبول الحديث.

٥/ إبراز الترابط بين أنواع علوم الحديث الذي ينتج عنه الوحدة الموضوعية التي تجمع المسائل المتشعبة، والفروع المبعثرة، وتربطها بأصولها، وما يكملها أو يتصل بها.

مشكلة البحث:

إن علم المصطلح من أهم العلوم التي لا بد لطالب العلم الشرعي أن يفهم دقائقه؛ لما له من أهمية كبرى في الحكم على الأحاديث، فكان لا بد من الإجابة على التساؤلات التالية، والتي تُشكل بمجموعها مشكلة الدراسة:

١/ ما معنى الحديث الشاذ وماهي شروطه؟.

٢/ وما صلة الحديث الشاذ بغيره من الأنواع الحديثية؟.

٣/ وكيف نعالج موضوع التداخل بين الأنواع الحديثية مع الحديث الشاذ؟.

٤/ وهل يطلق الشذوذ على الحديث الضعيف فقط؟

الدراسات السابقة:

في زحمة الصراع الكتابي المعاصر، وفي ظل واقع منهجي متعدد الإتجاهات والنظريات، برزت إلى الساحة في الآونة الأخيرة مجموعة أعمال وكتابات، ساهم بها متخصصون حول مصطلح الحديث، ولا ريب أن لتلك الأعمال، والكتابات خصائص، ومميزات، كان من ضمنها إفراد الحديث الشاذ بالدراسة، وغيره من الأنواع الحديثية، وسأذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

١/ الشاذ والمنكر وزيادة الثقة، لعبد القادر المحمدي، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، سنة ١٤٢٦هـ، قسم الباحث رسالته إلى بابين: كان الباب الأول: يتكلم عن مفهوم الحديث الشاذ، والمنكر، وزيادة الثقة في مصطلح الحديث، واقتصر في فصل الشاذ على ذكر علاقته بالمنكر فقط، أما الباب الثاني: فكان يتحدث عن التطبيق العملي في كتب الأئمة المتقدمين.

٢/ الشاذ من الحديث وأثره في الأحكام الفقهية، لمحمد زكي الدايم. رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، سنة: ١٤٢٢هـ، وهنا قسم الباحث رسالته ايضاً إلى بابين: الأول: كان عبارة عن دراسة تأصيلية حول الشذوذ، وزيادة الثقة، والفرق بينهما، ولم يتعرض بعلاقتهم بالأنواع الحديثية الأخرى، والثاني: الدراسة التطبيقية على أحاديث في الأحكام وأثر ذلك.

مع ذكر أنني لم أقف على رسالة علمية أفردت تداخل الحديث الشاذ مع الأنواع الحديثية الأخرى، ولا يعني ذلك أن العلماء وطلبة العلم لم يُنظرقوا له بوجه ما، ذلك أن هناك جهوداً مشكورة لبعض أفاضل العلماء، وطلبة العلم من الباحثين في هذا العصر حول الكتابة ولكن لم تشمل جميع الأنواع بالدراسة في بحث مستقل؛ فمكان بحثي هذا من ضمن الدراسات هو: مكمل لسلسلة من الأبحاث والدراسات حول الحديث الشاذ حيث أنه يتكلم عن جميع الأنواع الحديثية التي تتداخل مع هذا النوع من أجل أن نتلمس الحلول والإجابات في معرفة التداخل وأهميته وفوائده بطريقة البحث الأكاديمي المتخصص، سائلة المولى أن يساهم في توضيح المفاهيم، وتثقيف المجتمع، وكشف الحقيقة، وإبعاد الزيف عن طريق الكشف عن الأحاديث: ﴿وَمَا أَرِيدُ أَنْ أَخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَيْكُمْ عَنْهُ إِنَّ أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨] (٣).

خطة البحث:

يتكون البحث من: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس: المقدمة: وتتضمن: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومشكلته، والدراسات السابقة فيه، والخطة، والمنهج المتبع. المبحث الأول: تعريف الحديث الشاذ وأحوال العلاقات المصطلحية الحديثية وفيه مطلبان: المطلب الأول: تعريف الحديث الشاذ. المطلب الثاني: أحوال العلاقات المصطلحية الحديثية. المبحث الثاني: الأنواع المتداخلة مع الحديث الشاذ. الخاتمة: وفيها أبرز ما توصلت إليه من نتائج. الفهارس: لتسهيل الوصول إلى المباحث.

أما عن منهجي في البحث فهو كالتالي: المنهج الاستقرائي: في تتبع النصوص، وجمع أقوال العلماء، وتقصي تعريفاتهم وتحريراتهم. المنهج الاستنباطي: من خلال استخراج التداخل بين الأنواع الحديثية بعد جمع النصوص، والتعليق على ما يحتاج إلى تعليق، وفائدة معرفة التداخل. المنهج النقدي والتحليلي: في مقارنة أقوال العلماء، وبيان نقاط الاختلاف، والاتفاق بينهم، ورصد النتائج في التعريفات، واستخراج الأنواع المتداخلة، والعلاقة ما بينها وبين الحديث الشاذ. سالكة على النحو الآتي:

- ١/ تتبعت النصوص من مصادرها الأصلية، وعزوت الأقوال إلى قائلها الأول حسب استطاعتي، وإذا تعذر على ذلك أشرت إلى من نقل قوله.
 - ٢/ حرصت على نقل نصوص العلماء بألفاظها غالباً ثم التعليق؛ ليميز كلام العلماء عن فهمي لها، وما عبرت فيه بأسلوبي عزوت إلى المصدر، وقلت في الهامش بتصريف.
 - ٣/ ذكرت في التعريف بالأنواع عدة تعريفات؛ فما كان يحتاج إلى تعليق علقت عليه ثم أشرت إلى ترجيح التعريف الذي اعتمدته في بناء التداخل، وكان الغرض من ذلك إثراء المعلومة بالنوع الحديثي حتى أبين كيف بنيت ذلك التداخل.
 - ٤/ قد أنقل فكرة بالمعنى دون اللفظ لعدم مناسبة نقل السياق بنصه؛ فأشير بالهامش بقولي ينظر بالمرجع ثم بكلمة بتصريف.
 - ٤/ رتبت الأنواع الحديثية المتداخلة مع الحديث الشاذ على حسب حروف المعجم واستثنيته منها المنكر؛ لأن كثيراً من العلماء عدوه نوعاً واحداً، والثلاثة الأخيرة لأنها تختلف عن السبعة المذكورة أنها مترددة ما بين القبول والرد على حسب المرجحات ورتب على حروف المعجم.
 - ٥/ أما الأمثلة التطبيقية فكانت من كتب المصطلح والعلل من خلال ملاحظة السياق المناسب للتوضيح، لذلك تعذر عليّ في بعض منها العزو على المصدر الأصلي، وتخرج الأحاديث؛ فأحلت على المصدر الذي أخذته منه، وأما بالنسبة لعلاقة التداخل، والتعليق على الأمثلة لتقريب المعنى في الغالب كان اجتهادياً مع الإستدلال بأقوال العلماء ما أمكن.
- سائلة المولى أن يجعله مقبولاً، نافعاً، هادفاً، يخدم السنة النبوية على وجه الخصوص، والمجتمع على وجه العموم، معتذرة عما قد يكون فيه من قصور وتقصير، شاكرة لكل ملاحظة خالصة... والله ولي التوفيق.

المبحث الأول: تعريف الحديث الشاذ وأحوال العلاقات

يعتبر الحديث الشاذ من أكثر أنواع الحديث الضعيف الذي اختلف في تحديد حده، والمراد به، واسهمت كثيراً من الدراسات، والابحاث في تجليه ذلك^(٤)، حيث استخدم المحدثون للتعبير عن شذوذ الراوي مصطلحات أخرى مثل: لا يتابع عليه، تفرد به فلان، خولف فيه، ونحو ذلك.

المطلب الأول: تعريف الحديث الشاذ:

الشاذ لغة هو: شذَّ الرَّجُلُ من أصحابه، أي: انفرد عنهم. وكلّ شيء مُنفرد فهو شاذٌّ، وشذاذ الناس: فرقههم^(٥)، و(الشاذ): المنفرد أو الخارج عن الجماعة، وما خالف القاعدة أو القياس، ومن الناس خلاف السوي، و(في علم النفس): ما ينحرف عن القاعدة أو النمط وتستعمل صفة للنمط أو السلوك^(٦). أما الحديث الشاذ في الاصطلاح فله ثلاثة تعاريف:

- ١- إن الشاذ من الحديث أن يروي الثقة حديثاً لم يروه غيره، انما الشاذ من الحديث أن يروي الثقات حديثاً فيشذ عنهم واحد فيخالفهم^(٧).
 - ٢- وقيل: إن الشاذ ما ليس له الا اسناد واحد، يشذ بذلك شيخ ثقة أو غير ثقة، فما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتاج به ويرد ما شذ به غير ثقة^(٨). وقد رد هذا بأفراد الصحيحين، ولكن كلام الخليلي في تفرد الشيوخ، والشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم عبارة عن دون الأئمة والحفاظ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره، فأما ما انفرد به الأئمة والحفاظ فقد سماه الخليلي فرداً، وذكر أن أفراد الحفاظ المشهورين^(٩).
 - ٣- وقيل فيه ايضاً: أن الشاذ حديث ينفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة^(١٠).
- هكذا عرفه الحاكم ولم يشترط فيه المخالفة، ولم يذكر رده، وعلى هذا يلزم أن يكون في الصحيح الشاذ وغير الشاذ. والتعريف الأول: هو الذي استقر عليه الاصطلاح، وجرى عليه العمل عند جماهير المحدثين وهو ما اعتمدته. ويتضح من التعريف الذي استقر عليه جمهور المحدثين أن الحديث الشاذ لا يكون شاذاً حتى يجتمع فيه امران:

أولهما: التفرد.

وثانيهما: المخالفة وذلك لأن تفرد الثقة بحديث لم يخالف فيه غيره لا يعد ضعفاً، بل هو صحيح إذا استوفى بقية الشروط.

والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي: عموم وخصوص مطلق؛ فكل حديث شاذ- عند المحدثين- هو شاذ في اللغة لا العكس.

المطلب الثاني: أحوال العلاقات المصطلحية الحديثية:

إن العلاقة بين المعنى والمصطلح ذات أهمية كبيرة لأن أي كلمة ترتبط دائماً بالسياق الذي تستعمل فيه الكلمة، فالمعنى يتجلى من خلال الاستعمال، و يمدنا بمعطيات معرفية وتوجهات فلسفية، تجعلنا ندرك تماماً فعل المصطلح وأثره في تحريك المعاني في الذهن ودور اللغة في كل ذلك وأثرها^(١١)، ولما أدرك المحدثون أهمية ذلك أنشأ مصطلح الحديث، وكان هذا أحد أسبابه، ومن خلال ذلك ندرك أن أحوال العلاقات المصطلحية الحديثية لا تخرج عن ثلاثة أحوال^(١٢) وهي:

١- علاقة تباين: ونقصد بها عدم وجود قاسم مشترك بين المصطلحين كعلاقة الحديث الصحيح بالحديث الضعيف، والاتصال بالانقطاع.
٢- علاقة تطابق: وهي الاشتراك في المعنى مع اختلاف اللفظ كالقطة ثقة يطابق عند الإطلاق لفظة عدل.
٣- علاقة تداخل: وهو أن يشترك المصطلحين في وجه، ويختلفان من وجه آخر، وهذا الاختلاف له وجهان:
أ- يعبر عنه بالعموم والخصوص المطلق حيث يتضمن النوع الحديثي نوعاً حديثياً آخر يدل عليه دون أن يقتصر عليه ككل مرسل منقطع وليس العكس.

ب- يعبر عنه بالعموم والخصوص من جهة أو القيد وهو أن يتداخل بعض أفراد النوع الحديثي مع نوع آخر كبعض المتصل صحيح أو حسن وليس كل متصل هو صحيح أو حسن، وبناء على علاقة التداخل بوجهيه تداخلت بعض الأنواع الحديثية مع الحديث الشاذ على ما سيأتي توضيحه في المبحث التالي وهو موضوع بحثي.

المبحث الثاني: الأنواع المتداخلة مع الحديث الشاذ

١- الحديث المنكر

تعريف الحديث المنكر لغة: هو اسم مفعول من "الإنكار" ضد الإقرار، والنكر: الدهاء، والنكرة: نقيض المعرفة، والنكرة ايضاً: اسم لما يخرج من الحولاء وهو الخراج من قيح أو دم كالصديد^(١٣)، ويطلق المنكر في اللغة على عدة معانٍ منها: الفطنة، والصعوبة، والأمر الشديد، وخلاف الاعتراف، والتغيير، والجهل^(١٤)، إما في الاصطلاح: فقد عرف علماء الحديث المنكر بتعريفات عدة كان من أشهرها ما يأتي:

١- هو الحديث الذي ينقده به الراوي مطلقاً، ونسب جمهور المتأخرين هذا التعريف إلى الحافظ البرديجي مستدلين على ذلك من قوله في معنى المنكر: (أنه الحديث الذي ينفرد به الرجل ولا يعرف من غيره روايته لا من الوجه الذي رواه عنه ولا من وجه آخر)^(١٥).

قال الزين العراقي: (كثيراً ما يطلقون المنكر على الراوي لكونه روى حديثاً واحداً)^(١٦). وبناء على ذلك فإن الحكم على الرجل عندهم يكون على أساس المتن التي يأتي بها فمرادهم هنا الا يكون متن الحديث غير معروف من طرق أخرى. فتفرد الثقة بحديث -متن- لا يضره إلا إذا كان فيه أمر لا يعرفه من لا يفوتهم معرفته أو جاء بأمر يستتكر.

٢- هو الحديث الذي تفرد رواه به مع مخالفته مطلقاً وهو بذلك مرادف للشاذ. وهذا التعريف هو الذي ذهب إليه ابن الصلاح^(١٧). وقال ابن حجر في النكت معلقاً على تعريف ابن الصلاح: "ليس بعبارته ما يفصل أحد النوعين عن الآخر، نعم هما مشتركان في كون كل منهما على قسمين وإنما اختلافهما في مراتب الرواة"^(١٨).

٣- هو الحديث الذي في إسناده راوٍ فحش غلظه، أو كثرت غفلته، أو ظهر فسقه. وهذا التعريف هو الذي ذهب إليه الحافظ ابن حجر^(١٩)، ومشى على هذا التعريف ايضاً البيهقي في منظومته فقال:

وَالْمُنْكَرُ الْفَرْدُ بِهِ رَاوٍ فَحَشْ غَلْظُهُ، أَوْ كَثُرَتْ غَفْلَتُهُ، أَوْ ظَهَرَ فَسَقُهُ. وَهَذَا التَّعْرِيفُ هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنَ حَجْرٍ، وَقَالَ السَّيْوِيُّ فِي أَلْفِيَّتِهِ:

وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "هُوَ مَا تَفَرَّدَ بِهِ مِنْ لَيْسَ بِثِقَّةٍ وَلَا ضَابِطٍ فَهُوَ الْمُنْكَرُ"^(٢١).

٤- هو ما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة. وهذا التعريف هو الذي ذكره الحافظ ابن حجر^(٢٢) وقال السيوطي في ألفيته:

الْمُنْكَرُ الَّذِي رَوَى غَيْرُ الثِّقَّةِ ... مُخَالَفاً، فِي نُحْبَةٍ قَدْ حَقَّقَهُ^(٢٣).

قد عدَّ بعض المتأخرين هذا التعريف الأخير هو أدق التعاريف بالنسبة للمنكر وهو ما اعتمده.

التداخل بين المنكر والشاذ: حيث انهما يشتركان في التفرد والمخالفة، ويختلفان في أن الشاذ يكون فيه الشذوذ من ثقة، وفي المنكر من ضعيف. ومن ذلك ما قاله ابن حجر: (عرف بهذا أن بين الشاذ والمنكر عموماً وخصوصاً من وجه؛ لأن بينهما اجتماعاً في اشتراط المخالفة، وافتراقاً في أن الشاذ رواية ثقة، أو صدوق، والمنكر رواية ضعيف. وقد غفل من سوى بينهما، والله تعالى أعلم)^(٢٤). وقال الكوني: (والذي حققه الحافظ ابن حجر في النخبة وشرحها وارتضاه كثير ممن جاء بعده هو أن المنكر والشاذ يعتبر فيهما المخالفة، ويفترقان في كون الراوي مجروحاً وغير مجروح)^(٢٥). وهنا لا بد أن يلحظ فيه مسألتين مهمتين:

الأولى: أن أول من عرف المنكر من علماء المصطلح، وأفرده قسماً من علوم الحديث الحافظ ابن الصلاح حيث أنه لا يوجد تعريفاً صريحاً، أو بآياً مستقلاً في كتب المصطلح الأولى ككتاب "المحدث الفاصل" للإمام الرامهرمزي، ولا في كتاب "معرفة علوم الحديث" لأبي عبد الله الحاكم، وأما عن الخطيب البغدادي؛ فقد بَوَّبَ باباً سماه: "باب ترك الاحتجاج بمن غلب على حديثه الشواذ ورواية المناكير والغرائب من الأحاديث" ولم يصرح بتعريف مستقل، وإنما اكتفى بإيراد الأحاديث الشاذة المستكثرة، وحتى أن أبا حفص المياشي لم يفرد بتعريف^(٢٦)

الثانية: أن النكارة شذوذ ظاهر، لذلك لم يشترط انتفاء النكارة في حد الصحيح: (لأن المنكر على قسميه عند من يخرج الشاذ هو أشد ضعفاً من الشاذ، فنسبة الشاذ من المنكر نسبة الحسن من الصحيح، فكما يلزم من انتفاء الحسن عن الإسناد انتفاء الصحة، كذا يلزم من انتفاء الشذوذ عنه انتفاء النكارة...) (٢٧)، لذلك عندما قال الزركشي: (إن اشتراط نفي الشذوذ ليس متفقاً عليه، بل مختلف فيه، والتحقيق أن الشاذ الذي يخالف الصحيح هو الشاذ المنكر، والذي لم يجبر شذوذه بشيء من الأمور) (٢٨)، بين التداخل بين هذين النوعين.

ولتقريب المعنى سنضرب المثال التالي:

- ما رواه حبيب بن حبيب أخو حمزة بن حبيب، عن أبي إسحاق، عن العيزار بن حريث، عن ابن عباس؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَقَامَ الصَّلَاةَ، وَآتَى الزُّكَاةَ، وَحَجَّ النَّبِيَّ، وَصَامَ رَمَضَانَ، وَقَرَى الضَّيْفَ دَخَلَ الْجَنَّةَ» (٢٩).

- ورى من طريق معمر، عن أبي إسحاق، عن العيزار بن حريث، أن ابن عباس أتاه الأعراب، فقالوا: إنا نقيم الصلاة، ونؤتي الزكاة، ونحج البيت، ونصوم رمضان، وإن أناساً من المهاجرين يقولون: إنا لسنا على شيء، فقال ابن عباس: "من أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وحج البيت، وصام رمضان، وقرى الضيف دخل الجنة" (٣٠). قال أبو زرعة معلقاً عن الرواية الأولى: هذا حديث منكر؛ إنما هو: عن ابن عباس، موقوف. وقال أبو حاتم معلقاً عليه أيضاً: هو منكر لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً وهو المعروف (٣١). وبناء على ما تقدم تبين لنا أن هذه الرواية رويت من طريقين: الأول: من طريق حبيب بن حبيب عن أبي إسحاق به مرفوعاً.

والثاني: من طريق معمر عن أبي إسحاق به ولكنه موقوف على كلام ابن عباس وليس مرفوعاً إلى النبي ﷺ وبناء على ما ذكره نقاد الحديث فإنهم حكموا على الرواية المرفوعة بالنكارة والشذوذ، وذلك لمخالفتها روايات الثقات الموقوفة وتفرّد حبيب بن أبي حبيب بذلك.

٢- الحديث المدرج

تعريف الحديث المدرج لغة هو: لف الشيء في الشيء، فالدال والراء والجيم أصل واحد يدل على مضي الشيء والمضي في الشيء، وأدرج الكتيب في الكتاب: جعله في درجه -أي- في طيه وثنيه، ومنه: الدرجة وهي المرقاة؛ لأنها توصل إلى الدخول في الشيء حسياً أو معنوياً، فهي من باب تسمية السبب بنتيجته (٣٢). أما في الاصطلاح: فلقد عرف علماء الحديث المدرج بتعريفات عدة كان من أشهرها ما يأتي:

١- أن تزداد لفظة في متن الحديث من كلام الراوي فيحسبها من يسمعا مرفوعة فيرويها كذلك (٣٣)، ومشى على هذا التعريف العراقي في ألفيته فقال: **المُدْرَجُ: المُلْحَقُ آخِرُ الخَبَرِ ... مِنْ قَوْلِ رَاوٍ مَا، بِلَا فَصْلِ ظَهَرَ** (٣٤)

٢- قيل هو: أن يكون عند الراوي طرف من متن واحد بسند شيخ هو غير سند المتن فيرويها عنه بسند واحد، فيصير الإسنادان إسناداً واحداً، أو يسمع حديثاً واحداً من جماعة مختلفين في سنده أو متنه، فيدرج روايتهم على الاتفاق ولا ينكر الاختلاف (٣٥).

٣- وقيل في تعريفه أيضاً هو: الحديث الذي يعرف أن في سنده أو متنه زيادة ليست منه، وإنما من أحد الرواة من غير توضيح لهذه الزيادة (٣٦)، وهذا التعريف هو ما اعتمده التداخل بين المدرج والشاذ؛ ولكي نبين كيف يتداخل المدرج مع الشاذ لا بد أن نوضح أن للعلماء طرق في معرفة المدرج، وكان من بينها: ورود رواية مفصلة للقدر المدرج فيه سواء كان سندا أو متناً؛ وبذلك تعتبر الرواية المدرجة شاذة بالنسبة للرواية التي أثبت الإدراج فبالمقارنة والجمع تبين لنا المدرج وهو مذهب العلماء في الكشف (٣٧)، قال ابن المديني: (الباب الذي لم يجمع طرقه لم يتبين خطؤه) (٣٨)، وقال الإمام مسلم: (فجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض تتميز صحيحها من سقيمها وتتبين رواة ضعاف الاخبار من أضعادهم من الحفاظ) (٣٩)، وبذلك يدرك التفرد من الراوي ومخالفته لغيره، ويتضح اشتراك المدرج مع الشاذ في المخالفة والتفرد التي هي شروطه. وسأوضح ذلك بالمثال الآتي:

- ما روى عن قتيبة بن سعيد قال: حدثنا سفيان، عن عاصم، عن حفصة بنت سيرين، عن الرياب، عن عمها سلمان بن عامر يبلغ به النبي ﷺ قال: «إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيُفْطِرْ عَلَى تَمْرٍ، فَإِنَّهُ بَرَكَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ تَمْرًا فَأَلْمَاءُ فَإِنَّهُ طَهُورٌ» (٤٠).

مدار هذا الحديث على عاصم الأحول رواه عنه:

- الثوري (٤١)، وأبو معاوية (٤٢)، وثابت بن يزيد (٤٣)، وعبد الواحد بن زياد (٤٤)

—ورواه سفيان بن عيينة عن عاصم بالسند نفسه^(٤٩) فزاد في متنه (فإنه بركة):

قال أبو عبد الرحمن: هذا الحرف (فإنه بركة) لا نعلم أن أحداً ذكره غير ابن عيينة، ولا أحسبه محفوظاً. وهذه الزيادة انفرد بها سفيان وهو ثقة جبل، ولكن النسائي قال: (ولا أحسبه محفوظاً)^(٥٠). وبذلك فإن إدراج سفيان للفظه: (فإنه بركة) تعتبر شاذة لمخالفته لغيره بإدراج هذه الزيادة وتفرد، وبناء على ذلك تعتبر رواية سفيان شاذة بالنسبة للرواية التي تخلو منها وهنا أصبح الإدراج شذوذاً.

٣-المزيد في متصل الاسانيد

تعريف الحديث المزيد في متصل الأسانيد لغة هو: اسم مفعول، من "الزيادة". والمتصل: ضد المنقطع، والأسانيد: جمع إسناد ومنه قولهم أسندت هذا الحديث إلى فلان أسنده إسناداً، إذا رفعته إليه^(٥١). أما تعريفه اصطلاحاً فهو: مخالفة الراوي بزيادة راو في أثناء الإسناد، ومن لم يزيدها أتقن ممن زادها^(٥٢). ويقصد بذلك أن يزيد في الإسناد رجلاً لم ينكره غيره في سند ظاهره الاتصال^(٥٣). التداخل بين المزيد في متصل الأسانيد والشاذ: يعتبر المزيد في متصل الاسانيد فن مهم من فنون علوم الحديث؛ ولا يعرف إلا بجمع الطرق والأبواب وسعة الاطلاع على متون الأحاديث والعلم بها، والمعنى أن الحديث الواحد يجيء بإسناد واحد من طريقتين، ولكن وجد في أحد الطريقتين زيادة راو، فإذا ترجحت الزيادة بأحد المرجحات المعتبرة ككثرة الراوين لها "أي الزيادة" أو ضبطهم وإتقانهم، فإنه يحكم بثبوتها وكان النقص في الإسناد الآخر من قبيل الإرسال الخفي، وإن ترجح النقص وذلك بعد توفّي الشروط الثلاثة المذكورة آنفاً حكم بأنه من المزيد في متصل الأسانيد وأن تلك الرواية الناقصة شاذة. خير ما يقال في هذا هو ما ذكره الشيخ الإمام الحافظ أبو عمرو بن الصلاح في كتابه "علوم الحديث" فقد قسم زيادات الثقات أقساماً ثلاثة وتبعه على ذلك الإمام النووي في "التقريب" وكان من بين تلك الاقسام زيادة تخالف الثقات فترد كما سبق، يعني في نوع الشاذ^(٥٤). لا بد أن نلفت النظر ان هناك كثير من العلماء من فرق بين زياده الثقة والمزيد في متصل الأسانيد، والذي يهمنا هنا أن نوضح ليس كل زيادة تكون شاذة، فما ثبت فيها مخالفته وتفرد هو الذي يتداخل مع الشاذ لأنه كما ذكرنا ليس كل زياده شذوذ. إنما تقبل الزيادة إذا لم يخالفه من هو أحفظ منه^(٥٥).

وبالمثال التالي سيوضح المراد:

— ما روى عن عبد الله بن المبارك قال: "حدثنا" سفيان عن عبد الرحمن ابن يزيد بن جابر قال: حدثني "بسر" بن عبيد الله قال: سمعت أبا إدريس يقول سمعت واثلة بن الأسقع يقول: سمعت أبا مرثد الغنوي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ، وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا»^(٥٦) فذكر "سفيان" في هذا الإسناد زيادة ووهم وهكذا ذكر أبي إدريس. أما الوهم في ذكر سفيان فمن هم دون ابن المبارك لأن جماعة ثقات روه عن ابن المبارك عن ابن جابر نفسه ومنهم من صرح فيه بلفظ الإخبار بينهما. وأما ذكر "أبي إدريس" فيه فابن المبارك منسوب فيه إلى الوهم وذلك لأن جماعة من الثقات روه عن ابن جابر فلم يذكروا أبا إدريس بين بسر وواثلة وفيهم من صرح فيه بسماع بسر من واثلة. قال أبو حاتم الرازي: (يرون أن ابن المبارك وهم في هذا وقال: وكثيراً ما يحدث بسر عن أبي إدريس فغلط ابن المبارك وظن أن هذا مما روي عن أبي إدريس عن واثلة وقد سمع هذا بسر من واثلة نفسه)^(٥٧). وبذلك يثبت لنا شذوذ الرواية المذكورة لمخالفتها وتفردا عن هم أوثق منهم في روايتها بدون زياده سفيان وأبا إدريس.

٤- الحديث المصحف والمحرف

تعريف الحديث المصحف لغة هو: اسم مفعول، من "التصحيف" وهو الخطأ في قراءة الصحيفة، والصحفي -بفتح الصاد والحاء المهملتين- من يخطئ في قراءة الصحيفة، والصحيفة الكتاب فيغير بعض ألفاظها، بسبب خطئه في قراءتها سواء أكان الخطأ بتغيير بالنقط أو بالشكل. والمصحف مثالثة الميم -يعني بالفتح، والضم والكسر- من أصحف بالضم أي جعلت فيه الصحف، والتصحيف: الخطأ في الصحيفة وقد تصحف عليه^(٥٨) تعريف الحديث المصحف اصطلاحاً: للحديث المصحف عند العلماء تعريفان هما:

١- هو: التغيير بالنسبة إلى نقط الكلمة مع بقاء صورة الخط^(٥٩).

٢- وقيل هو: التغيير وذلك إما أن يكون في نقط الحروف، أو في حركاتها وسكناتها^(٦٠). والمقصود بذلك تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرهما وبذلك يشمل المحرف ويشمل تغيير لفظ أو معنى^(٦١). وينبغي التنبيه على أن المتقدمون من نقاد الحديث لا يفرقون بين المصحف والمحرف، فكلها يقع فيه الخطأ لأنه مأخوذ عن الصحف، لم ينقل بالمشافهة والسماع. وتبعاً لهذا الترادف بين اللفظين، سمي الإمام العسكري كتابه في هذه المباحث "التصحيف والتحريف وشرح ما يقع فيه"^(٦٢). التداخل بين المصحف والشاذ: والسبب في وقوع التصحيف والإكثار منه

إنما يحصل غالباً للأخذين من بطون الكتب والصحف، دون تلق للحديث عن أستاذ من ذوي الاختصاص، لذلك حذر أئمة الحديث من الأخذ عن هذا شأنه، وقالوا: «لا يؤخذ الحديث من صحفي»^(٦٣) وبناء على ذلك يحصل التداخل في أن الرواية المصححة تعتبر شاذة وذلك لتفردنا ومخالفتها الرواية التي بدون تصحيح.

وبالمثال يتضح المقال:

- حديث: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ»^(٦٤) صحفه أبو بكر الصُّوْلِيّ فقال: " شَيْئًا " بالشين المعجمة والياء ، فتعتبر رواية هذا الحديث بلفظة " شَيْئًا " شاذة بالنسبة "سِتًّا".

- وهذا مثال آخر لزيادة التوضيح:

- حديث جابر - رضي الله عنه-: (رُمِيَ أَبِي يَوْمَ الْأَحْزَابِ عَلَى أَكْحَلِهِ فَكَوَاهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)^(٦٥) . صحفه عُثْمَرُ وقال فيه: أَبِي، بالإضافة، وإنما هو أَبِي بن كَعْبٍ، وأبو جابر كان قد استشهد قبل ذلك بأحد، كذا نكره الجزري^(٦٦). وظاهر أن ما وقع فيه التصحيح مردود، وإن كان أصل الحديث ربما يكون صحيحاً لذلك يعد الشذوذ هنا بالنسبة للفظه التي صحفت أو حرقت بخلاف الأنواع الأخرى ففطن لذلك:

٥- الحديث المضطرب

تعريف الحديث المضطرب لغة هو: اسم فاعل من اضطرب؛ مأخوذ لغة من الاضطراب بمعنى الحركة والاختلاف، يقال: اضطرب الموج أي ضرب بعضه بعضاً؛ فهو مضطرب، وقيل: اضطرب أمره اختل، وحديث مضطرب السند وأمره مضطرب^(٦٧).

تعريف الحديث المضطرب اصطلاحاً:

١- هو: الحديث الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له، مع عدم امكان ترجيح أحدهما على الأخرى^(٦٨).

٢- وقيل هو: أن يخالف الرواة بإبدال راوٍ براوٍ أو برواة في إسناد واحد، وكذلك إبدال شيء في متن الحديث الواحد مرة بلفظ ومرة بلفظ آخر، فيسمى: مضطرباً^(٦٩)، ومنه ما قاله البيهقي في منظومته:

وَدُوْ اِخْتِلَافِ سَنَدٍ أَوْ مَتْنٍ ... مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ (٧٠)

التداخل بين المضطرب والشاذ: ينبغي التنبيه أن شرط الاضطراب هو تساوي الروايات، أما اذا ترجحت احدهما على الأخرى فالحكم للراجحة، والمرجوحة شاذة ومن هنا حصل التداخل فهو يعتبر نتيجة لروايات مضطربة ترجح أحدها على الأخرى فالتى حكم عليها بالاضطراب مقابل الأخرى هي ما يطلق عليها شاذة وذلك للمخالفة والتفرد لذلك قال العراقي في ألفيته:

مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ: مَا قَدْ وَرَدَا ... مُخْتَلِفًا مِنْ وَاحِدٍ فَأَزِيدَا

فِي مَتْنٍ أَوْ فِي سَنَدٍ إِنْ اتَّضَحَ ... فِيهِ تَسَاوِي الْخُلْفِ، أَمَا إِنْ رَجَحَ

بَعْضُ الْوُجُوهِ لَمْ يَكُنْ مُضْطَرِبًا ... وَالْخُتْمُ لِلرَّاجِحِ مِنْهَا وَجَبَا

كَالْحَطِّ لِلشُّرَّةِ جَمَّ الْخُلْفِ ... وَالْاضْطِرَابُ مُوجِبٌ لِلضَّغْفِ (٧١)

وهذا ما أود الإشارة إليه أنه اذا كان الوصف قائماً بالاضطراب للروايات ولا مرجح فليس هناك تداخل أما اذا رجحت حصل التداخل والشذوذ.

وبالمثال يتوضح المقال:

- ما رواه علي بن خشرم ، أخبرنا عيسى بن يونس ، عن أبي عبد الله ، عن خالد الحذاء ، عن عراك بن مالك ، عن عائشة ، قالت: « ذكر لرسول الله ﷺ أن قوما يكرهون أن يستقبلوا القبلة بغائط أو بول، فأمر بخلائه فاستقبل به القبلة »^(٧٢).

-ورواه حماد بن سلمة، عن خالد الحذاء، عن خالد بن أبي الصلت قال: كنا عند عمر بن عبد العزيز فذكروا استقبال القبلة فقال عراك

بن مالك: قالت عائشة: « ذكر عند النبي ﷺ أن ناساً يكرهون أن يستقبلوا القبلة »^(٧٣) قال أبو حاتم: فسألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هذا

حديث فيه اضطراب ، والصحيح عن عائشة قولها^(٧٤) . قال الأثرم: قلت: عراك بن مالك قال: سمعت عائشة. فأنكره وقال: عراك من أين سمع

عائشة؟ ما له ولعائشة؟ هذا خطأ؛ إنما يروى عن عروة - يعني: عن عائشة -^(٧٥) وصفت الرواية بالاضطراب دون النظر إلى النتيجة والحكم

النهائي، ومرادهم أن الرواة اختلفوا واضطربوا فيه، والراجح من الاختلاف رواية فلان وعندها لا يكون هناك اضطراباً معلاً للرواية بل محفوظ

وشاذ أو معروف ومنكر كالأحاديث المختلفة الواردة في باب مختلف الحديث مع التوفيق بينها أو الأحاديث التي قيل بنسخها مع رد دعوى

النسخ.

٦- الحديث المعول: تعريف الحديث المعول لغة هو: اسم مفعول، من "أعله" بكذا فهو "معول" وهو القياس الصرفي المشهور، وهو اللغة الفصيحة، فالمعول السرعة في السير، ومعلني عن حاجتي وأمعلني؛ لكن التعبير بـ"المعول" من أهل الحديث جاء على غير المشهور في اللغة ومن المحدثين من عبر عنه بـ"المعول" وهو ضعيف مرذول عند أهل العربية واللغة (٧٦).
تعريف الحديث المعول اصطلاحاً: للحديث المعول عند العلماء تعريفان هما :

- ١- أن يروي عن من لم يجتمع به كمن تتقدم وفاته عن ميلاد من يروي عنه، أو تختلف جهتهما كأن يروي الخراساني مثلاً: عن المغربي ولا ينقل أن أحدهما رحل عن بلده، وبذلك جعل الانقطاع قيدياً في تعريف الحديث المعول وهذا فاسد كما قال ابن حجر (٧٧).
- ٢- هو الحديث الذي أُطع فيه على علة تقدر في صحته، مع أن الظاهر السلامة منها (٧٨).
وهو ما اعتمده ابن الصلاح وذهب إليه علماء الفن من بعده، ومشى عليه البيهقي في منظمته أيضاً فقال:
وما بعلة غموض أو خفا ... مُعَلَّلٌ عِنْدَهُمْ قَدْ عُرِفَا (٧٩)

التداخل بين المعول والشاذ: الواقع أن الشذوذ بمعنييه أعني التفرد والمخالفة، على ما سبق بيانه لا يخرج عن كونه علة يعل بها الحديث فليس الشذوذ إلا جنساً من أجناس العلة التي تقدر في صحة الحديث (٨٠)، فكل حديث شاذ هو معول وليس العكس. وبناء على ذلك فإن اشتراط انتفاء الشذوذ في حد الصحيح يعني عنه اشتراط انتفاء العلة؛ لأن الحديث الذي ينقله العدول الضابطون وكان مع ذلك خالياً من العلة فقد استكمل شرائط الصحة، وذلك لأن العلة الظاهرة منتفية باشتراط العدالة والضبط واتصال السند. فإذا ما انضاف إلى ذلك خلوه من العلة الباطنة أو الخفية لم يبق بعد ذلك ما يمنع من الحكم بصحته؟!، والنص، في حد الصحيح، على انتفاء الشذوذ لا معنى له، إلا إذا كان الشذوذ أمراً لا صلة له بالعلة. وبناء على ذلك أتى التداخل من ناحية التفرد والمخالفة ومنه ما قاله العراقي في تعريف المعول (٨١)

وسم ما بعلة مشمول ... معللاً، ولا نقل: معول
وهي عبارة عن أسباب طرت ... فيها غموض وخفاء أثرت
تدرك بالخلاف والتفرد ... مع قرائن تضم يهتدي (٨٢)

وبتأمل المثال التالي يتبين التداخل:

- ما رواه عمارة بن غزية، عن خبيب بن عبد الرحمن، واختلف عن عمارة، فرواه إسماعيل بن جعفر، عن عمارة، عن خبيب، عن حفص بن عاصم، عن أبيه، عن عمر - رضي الله عنهم -، فوصل إسناده ورفعاه إلى النبي ﷺ. حدث به عنه كذلك إسحاق بن محمد الفروي، ومحمد بن جهضم، ورواه إسماعيل بن عياش، عن عمارة بن غزية، عن خبيب بن عبد الرحمن مرسلًا، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - . ووقفه يحيى بن أيوب عن عمارة بن غزية، عن خبيب. وحديث إسماعيل بن جعفر المتصل قد أخرجه البخاري ومسلم في الصحيح، وإسماعيل بن جعفر أحفظ من يحيى بن أيوب وإسماعيل بن عياش وقد زاد عليهما. ووجه العلة هنا أن الحديث رواه بعض الثقات متصلًا، ورواه آخرون مرسلًا، والذين رواه متصلًا أوثق ممن أرسلوه، وقد رجح الشيخان المتصل فأخرجاه وبناء على ذلك تعتبر الرواية المرسله شاذة بالنسبة للمتصلة لمخالفتها وتفردهما .

٧- الحديث المقلوب تعريف الحديث المقلوب لغة: هو اسم مفعول، من "القلب" فالقاف واللام والباء أصلان صحيحان: أحدهما يدل على خالص الشيء وشريفه، والآخر على رد شيء من جهة إلى جهة (٨٣)، ومعناه: تحويل الشيء عن وجهه، وقلبه يقلبه قلباً، وقد انقلب وقلب الشيء وقلبه. نقول: قلبت الشيء فانقلب: إذا كبته، وقلبه بيده تقلبياً، وكلام مقلوب: ليس على وجهه (٨٤). أما تعريفه اصطلاحاً: فلقد عرف علماء الحديث المقلوب بتعريفات عدة كان من أشهرها ما يأتي:

- ١- الحديث المقلوب هو: اسناد الحديث إلى غير روايه (٨٥).
- ٢- وقيل هو: ما بدل فيه راو بأخر في طبقة، أو أخذ إسناد منته فركب على متن آخر، ويقال له المركب (٨٦).
- ٣- وقيل فيه هو: الحديث الذي أبدل فيه روايه شيئاً بأخر في السند أو في المتن بتقديم أو تأخير عمداً أو سهواً. وهذا فيما يبدو لي أضبط تعريف للمقلوب وهو ما اعتمده.

التداخل بين المقلوب والشاذ: إن الحديث المقلوب لا يتضح إلا بجمع الطرق والمقارنة بينها فإذا ثبت القلب أصبحت تلك الرواية شاذة لتفردنا ومخالفتها لذلك نستطيع أن نقول أن كل مقلوب شاذ وليس كل شاذ مقلوب، ويؤيد ذلك ما قاله ابن حجر: (كل مقلوب لا يخرج عن كونه معللاً

أو شاذاً؛ لأنه إنما يظهر أمره بجمع الطرق واعتبار بعضها ببعض، ومن معرفة من يوافق ومن يخالف فصار المقلوب أخص من المعلل والشاذ^(٨٧) وهو ما نبه عليه البيهقي في منظومته فقال:

وما يخلف ثقةً به المأ ... فالشاذ والمقلوب قسمان تلا
إبدالاً زاولاً ما بزاول قسماً ... وقَلْبُ إِسْنَادٍ لَمَثْنٍ^(٨٨)

وسنوضح ذلك بالمثال الآتي:

- ما رواه حماد النصيبي، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً: «إِذَا لَقِيتُمُ الْمُشْرِكِينَ فِي طَرِيقٍ فَلَا تَبْدُءْهُمْ بِالسَّلَامِ»^(٨٩) فهذا حديث مقلوب، قلبه حماد، فجعله عن الأعمش، وإنما هو معروف عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة. هكذا أخرجه مسلم في صحيحه من رواية شعبة، والثوري، وجريز بن عبد الحميد، وعبد العزيز الدراوردي، كلهم عن سهيل^(٩٠). فرواية هذا الحديث من طريق شعبه شاذة ولذلك لأنه بعد التحري ثبت أنها من طريق سهل وأن الراوي قلب فابدل سهل بشعبة فشذت الرواية للنفرد والمخالفة. وهذا مثال آخر فتأمل:

- ما روى إسحاق بن عيسى الطباع قال: حدثنا جرير بن حازم عن ثابت البناني عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي» قال إسحاق بن عيسى: فأنتيت حماد بن زيد، فسألته عن الحديث، فقال: وهم أبو النصر - هو جرير بن حازم - إنما كنا جميعاً في مجلس ثابت، وحجاج ابن أبي عثمان معنا، فحدثنا حجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي» فظن أبو النصر أنه فيما حدثنا ثابت عن أنس، فقد انقلب الإسناد على جرير، والحديث معروف من رواية يحيى بن أبي كثير رواه مسلم والنسائي من طريق حجاج بن أبي عثمان الصواف^(٩١) وبهذا تبين انقلاب السند على الراوي وأنه جعل المتن لغير السند الذي روي به فأصبحت الرواية مقلوبة شاذة للنفرد والمخالفة.

٨- الحديث الصحيح تعريف الحديث الصحيح لغة هو: ضد السقيم. وهو حقيقة في الأجسام، مجاز في الحديث، وسائر المعاني^(٩٢). أما

في الاصطلاح: فللعلماء في تعريف الصحيح عدة تعريفات منها:

١- قيل في الصحيح أنه هو: أن يرويه عدلان ضابطان، عن عدلين ضابطين

إلى منتهاه^(٩٣). أن صفة الحديث الصحيح أن يرويه عن رسول الله ﷺ صحابي مشهور بالصحة ويروي عنه تابعيان عدلان ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول إلى زماننا^(٩٤)

٢- هو: الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً، ولا معللاً^(٩٥).

وقد انتقد التعريف الأول ومن ذلك ما قاله السيوطي في الفيته:

حَدُّ الصَّحِيحِ: مُسَنَّدٌ بِوَصْلِهِ ... بِنَقْلِ عَدْلٍ ضَابِطٍ عَنِ مِثْلِهِ
وَلَمْ يَكُنْ شَذَاً وَلَا مُعَلَّلًا ... وَالْحُكْمُ بِالصَّحَّةِ وَالضَّعْفِ عَلَى
ظَاهِرِهِ، لَا الْقَطْعِ، إِلَّا مَا حَوَى ... كِتَابُ مُسْلِمٍ أَوْ الْجُعْفِيِّ سِوَى
مَا انْتَقَدُوا فَأَبْنَى الصَّلَاحَ رَجَحًا ... قَطْعًا بِهِ، وَكَمْ إِمَامٍ جَنَحَا
وَالنُّوَوِيُّ رَجَحَ فِي التَّقْرِيبِ ... ظَنًّا بِهِ، وَالْقَطْعُ دُو تَضْوِيبِ
وَلَيْسَ شَرْطًا عَدَدًا، وَمَنْ شَرَطَ ... رِوَايَةَ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا غَلَطَ^(٩٦)

والتعريف الثاني هو ما اعتمده وما جرى عليه العمل ايضاً عند العلماء.

التداخل بين الصحيح والشاذ: يختلف الحديث الصحيح في درجاته تبعاً لاختلاف وجود الأوصاف فيه، أو لاختلاف العلماء في اشتراط بعض هذه الأوصاف، ومن ذلك ما ينفرد بروايته عدل واحد، مخالفاً لغيره وهنا يحصل التداخل بين الشذوذ والصحيح فيشتركون في النفرد والمخالفة ولكن مخالفة الشذوذ ضعف ومخالفة الصحيح من رجحان رواية على أخرى، والمرجوحية لا تنافي الصحة، وأكثر ما فيه أن يكون هناك صحيح وأصح، فيعمل بالراجح ولا يعمل بالمرجوح؛ لأجل معارضته له، لا لكونه لم تصح طريقه فيه ولا يلزم من ذلك الحكم عليه بالضعف، وإنما غايته أن يتوقف عن العمل به، ويتأيد بمن يقول: (صحيح شاذ) وهذا ما يقصد به^(٩٧) كما في النسخ والمنسوخ، وهو أيضاً شبيه بالاختلاف في العام قبل وجود المخصص، وفي الأمر قبل وجود الصارف له عن الوجوب. ومن تأمل الصحيحين، وجد فيهما أمثلة من ذلك والمثال على ذلك:

– ما رواه الثقة على بن عبيد عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «كُلُّ بَيِّنَةٍ لَا بَيِّنَةَ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَقَرَّفَا إِلَّا بَيِّنَةُ الْخِيَارِ»^(٩٨) فهذا إسناد متصل بنقل العدل عن العدل، وهو معلق غير صحيح، والمتن على كل حال صحيح، والعلة في قوله: " عن عمرو بن دينار "، إنما هو عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه. فوهم يعلى بن عبيد، وعدل عن عبد الله بن دينار إلى عمرو بن دينار، وكلاهما ثقة لذلك فرواية هذا الحديث بعمرو بن دينار شاذة ومنه أطلق على هذا الحديث كثير من العلماء مصطلح صحيح شاذ^(٩٩)، وهذا القول منقول عن الخليلي والحاكم، ومن الأمثلة على ذلك أيضاً: حديث النهي عن بيع الولاء وهبته، وحديث النيات، وغيرهما^(١٠٠)، لذلك جمعت هذه الرواية ما بين التفرّد والمخالفة ولكن لم تكن قاده لصحة الحديث ولذلك أطلق العلماء على الرواية بصحة الشاذة ومن ذلك ينبغي أن يتنبه طالب العالم إلى أنه ليس كل تفرّد ومخالفة شذوذ قادم في صحة الحديث وهنا تظهر أهمية التطبيقات العملية على مصطلحات الأئمة.

٩- الحديث الغريب

تعريف الحديث الغريب لغة: هو صفة مشبهة مشتق من الغربة؛ بمعنى: المنفرد أو البعيد الرجل الغريب: هو المنفرد أو هو البعيد عن أهله الذي انفرد وابتعد عن وطنه وعن أهله غريت الكلمة غرابية إذا غمضت وخفيت معنى^(١٠١).

تعريف الحديث الغريب اصطلاحاً: للعلماء في تعريفه مصطلحان:

١- هو: ما شذ طريقه ولم يعرف راويه بكثرة الرواية^(١٠٢).

٢- هو الحديث الذي تفرّد به راويه، سواء تفرّد به عن إمام يجمع حديثه أو عن راو غير إمام،^(١٠٣) ومنه قال العراقي في الفيته:

وَمَا بِهِ مُطْلَقاً الرَّاوي انْفَرَدَ ... فَهُوَ الْغَرِيبُ وَابْنُ مَنْدَةَ فَحَدُّ

بِالْانْفِرَادِ عَنْ إِمَامٍ يُجْمَعُ ... حَدِيثُهُ فَإِنْ عَلِيهِ يُتَّبَعُ

مَنْ وَاحِدٍ وَابْنَيْنِ فَالْعَزِيزُ أَوْ ... فَوْقُ فَمَشْهُورٌ وَكُلُّ قَدْ رَأَوْا

مِنْهُ الصَّحِيحَ وَالضَّعِيفَ ثُمَّ قَدْ ... يَعْرَبُ مُطْلَقاً أَوْ اسْنَاداً فَقَدْ^(١٠٤).

٣- وقيل هو: ما انفرد راو بروايته؛ أو بزيادة في منته أو إسناده لم يذكرها غيره.

ويقصد به انفرد واحد بروايته أو براويه زيادة فيه عن جمع حديثه ويكون عدل ضابط عد من أنواع القبول ولكن الصحيح أن الغريب ينقسم إلى صحيح وغير صحيح، والغالب على الغريب عدم الصحة^(١٠٥)

التداخل بين الغريب والشاذ: وعلم مما ذكر أن الغرابية لا تتافي الصحة ويجوز أن يكون الحديث صحيحاً غريباً بأن يكون كل واحد من رجاله ثقة وهو ما يطلق عليه الفرد، ولكن قد يقع بمعنى الشاذ من أقسام الطعن في الحديث، وهنا يحصل التداخل بين الشاذ والغريب فتأتي رواية غريبة لكنها شاذة لتفردها ومخالفتها وعلى ذلك قال الجزري في منظومته:

أما الغريب فهو ما به انفرد ... عن حافظ راو بمتن أو سند

منه صحيح وضعيف وحسن ... ففارق الفرد وما شذ إذن^(١٠٦)

وبذلك نستطيع أن نقول أن كل شاذ غريب وليس العكس.

وفي المثال سيتبين ذلك:

– ما رواه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: « الْأَعْمَالُ بِالْيَتِيَّةِ »^(١٠٧).

قال الخليلي في الإرشاد أخطأ فيه عبد المجيد وهو غير محفوظ عن زيد بن أسلم بوجه؛ و قال: فهذا مما أخطأ فيه الثقة^(١٠٨).

قال ابن سيد الناس^(١٠٩): هذا إسناد غريب كله والمتن صحيح^(١١٠). هذا الحديث روى من وجوه ولكن من هذا الطريق كان غريباً وبعد دراسته وأقوال العلماء عليه تبين تفرده ومخالفته لذلك قال الحافظ العراقي أيضاً عنه: (حديث أبي سعيد الخدري رواه الخطابي - في معالم السنن -، والدارقطني - في غرائب مالك -، وابن عساكر - في غرائب مالك - من رواية عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، وهو غلط من ابن أبي رواد)^(١١١)، لذلك جمعت هذه الرواية بالإسناد المذكور سابقاً ما بين الغرابية والتفرّد والمخالفة لذلك نستطيع أن نطلق عليها شاذة وبذلك تداخل الغريب مع الشذوذ.

١٠- الحديث المنقطع تعريف الحديث المنقطع لغة: اسم فاعل من الانقطاع، هو قطع الشيء وعدم وصله^(١١٢). كما اصطلاحاً: فقد عرف العلماء الحديث المنقطع عدة تعريفات سنذكر منها:

١- هو: ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه، سواء كان الساقط منه الصحابي أو غيره، فهو والمرسل واحد^(١١٣).

٢- هو: ما حذف أثناءه راو أو أبهم. وهو ما ذهب إليه الحاكم^(١١٤).

٣- وقيل فيه ايضاً: ما رواه من هو دون التابعي، عن الصحابي، عن رسول الله ﷺ^(١١٥).

٤- هو: وهو ما لم يتصل إسناده على أي وجه سواء كان يعزى إلى رسول الله ﷺ أو إلى غيره^(١١٦) وهذا أغرب ما قيل في تعريفه

قال ابن الصلاح عن التعريف الثالث: وهذا أقرب، وهو الذي صار إليه طوائف من الفقه وغيرهم، وهو الذي ذكره الخطيب البغدادي في كفايته^(١١٧). وبناء على ما ذكر من التعريفات تبين لنا أن العلماء اختلفوا في تعريفه فمنهم من اطلقه على ان كان الانقطاع واحداً أو أكثر من غير موضع واحد وعلى هذا يكون المنقطع قسماً من غير المتصل، والآخر اطلق على المنقطع غير المتصل مطلقاً شاملاً لجميع الأقسام وبهذا المعنى يجعل مقسماً أي لا يكون قسماً واحداً بل يشتمل على جميع أقسام الانقطاع^(١١٨). لكنني سأعتمد في تعريف المنقطع على الأول وهو: ما لم يتصل إسناده بأي وجه كان سواء ترك ذكر الراوي من أول الإسناد أو وسطه أو آخره إلا أن الغالب استعماله فيمن دون التابعي عن الصحابي لكنه يدخل فيه مرسل الصحابي^(١١٩).

التداخل بين المنقطع والشاذ^(١٢٠) من طرق معرفة المنقطع سبر طرق الحديث فتثبت الوساطة؛ فالإسناد الناقص منقطع بدلالة المزيد، مالم يكن من المزيد في متصل الاسانيد^(١٢١) لذلك قال بعض العلماء: وفرع قد يخفى الانقطاع فلا يدركه إلا أهل المعرفة التامة، وهذا الخفاء هو ما يقع فيه التداخل بينه وبين الشاذ فالرواية المنقطعة تعتبر شاذة إذا اتت رواية أخرى بينت مكان الانقطاع.

والمثال على ذلك:

- حديث العوام بن حوشب عن عبد الله بن أبي أوفى كان إذا قال بلال: (قد قامت الصلاة نهض رسول الله ﷺ فكبر)^(١٢٢)

قال أحمد بن حنبل: العوام لم يدرك ابن أبي أوفى، ومثل هذا كثير ولا سيما في الأحاد حيث أنه قد يعرف الانقطاع بمجيئه من وجه آخر بزيادة رجل أو أكثر^(١٢٣)، لذلك لو أتت رواية أخرى بينت الوساطة في هذه الرواية لحكمنا على هذه الرواية بالانقطاع والشذوذ وبالمثال الآخر ستوضح الصورة أكثر:

- ما روي عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يثيع عن حذيفة قال: رسول الله ﷺ: «إِنْ وَلِيْتُمْوهَا أَبَا بَكْرٍ فَزَاهِدٌ فِي الدُّنْيَا، رَاغِبٌ فِي الآخِرَةِ، وَفِي جِسْمِهِ ضَعْفٌ، وَإِنْ وَلِيْتُمْوهَا عُمَرُ فَعَبِيٌّ أَمِينٌ، لَا يَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً، وَإِنْ وَلِيْتُمْوهَا عَلِيًّا فَهَادٍ مُهْتَدٍ، يُقِيمُكُمْ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»^(١٢٤)

فهذا إسناد إذا تأمله الحديثي وجد صورته صورة المتصل وهو منقطع في موضعين لأن

عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري وإنما سمعه من النعمان بن أبي شيبه الجندي عن الثوري، ولم يسمعه الثوري أيضاً من أبي إسحاق إنما سمعه من شريك عن أبي إسحاق^(١٢٥)، وهذه صورته الصحيحة: ما روي عبد الرزاق، أنا النعمان بن أبي شيبه، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله: «إِنْ وَلِيْتُمْوهَا أَبَا بَكْرٍ...» الحديث^(١٢٦)، لذلك تعد هذه الرواية منقطعة وشاذة وذلك لتقرها ومخالفتها، ولكن ينبغي لنا أن ننبه هنا أنه ربما يكون المنقطع أقوى من المتصل والدليل على ذلك ما قاله الميموني: " تعجب إلي أبو عبد الله يعني أحمد بن حنبل ممن يكتب الإسناد ويدع المنقطع ثم قال: وربما كان المنقطع أقوى إسناداً وأكبر، قلت: بينه لي كيف؟ قال: تكتب الإسناد متصلاً وهو ضعيف ويكون المنقطع أقوى إسناداً منه وهو يرفعه ثم يسنده وقد كتبه هو على أنه متصل وهو يزعم أنه لا يكتب إلا ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم. معناه لو كتب الإسنادين جميعاً عرف المتصل من المنقطع يعني ضعف ذا وقوة ذا " ^(١٢٧) من خلال هذا العرض للأنواع والتداخل ما بينها وبين الشاذ يتبين لنا أن رأس علم الأنواع الحديثية هو الاختلافات الواقعة في الأسانيد والمتون التي تحيل الحديث من حيز الصحة والقبول إلى دائرة الضعف والتركي أو العكس، وإن النظر في الحديث للحكم عليه صحة وضعفا لا بد ان ينتبه الناقد الى ثلاثة أمور وهي: اصطلاحات المحدثين والجرح والتعديل ثم دراسة الأسانيد، ولكن السؤال الذي يطرحه نفسه هنا اذا كان هنالك تداخل بين الأنواع فكيف لنا أن نميز إذا؟ مع العلم بأنه قد يكون هنالك تداخل بين أنواع أخرى لم تذكر لأنها ليست موضوع بحثي هذا، ولأنني رغبت في تقنينه بالاقصصار على الحديث الشاذ والأنواع المتداخلة معه، لكن الذي يهمني هو كيفية التمييز؟ أقول أنني سأضرب مثالا على الواقع لتقريب الصورة للأذهان وهي أن مصطلح الحديث يتعبّر عائلة، وأن هذه العائلة مكونة من مجموعة من الابناء، وكل نوع منها

يمثل ابنا، وبالتالي ليس يوجد بين ابناء العائلة الواحدة من الترابط، والتلاحم مع أثبات الشخصية المستقلة لكل فرد، كذلك الأنواع الحديثية كلا منها له رسموه التي تميزه عن غيره، ويتشارك مع غيره ايضا من ناحية أخرى فنستفيد من ذلك أن الأنواع الحديثية عبارة عن منظومه من اللآلئ نسجت لتحيط الأحاديث النبوية؛ فتميز ما هو من حديث صحيح مقبول معمول به، وما هو مقبول غير معمول به، وما هو ضعيف، وما يرتقي الى درجة الحسن أو القبول. لذلك يعد استقراء موقع الراوي بين حلقات الأسانيد من أجل الطرق للكشف عن الحديث، هو استقراء عظيم يحتاج إلى خبرة وحافظه محيطه متيقظة سريعة الاستحضار تقف على مناهج المحدثين النقاد في التصحيح والتضعيف، والجرح والتعديل، بجميع أبعاد هذه العلوم مما يعطينا احتراما لنقاد الحديث فيما يصدر عنهم من الأحكام، وتقليدهم فيها. فالوقوف على سنة النبي ﷺ وسيرته في ضوء منهج علمائها، وتقليص وجوه الاختلاف بين فصائل الأمة الإسلامية، وتضييق فرص الانشقاق، علماً بأن كثيراً من الاختلافات الفقهية وغيرها يعود سببها إلى تساهل بعض العلماء في التصحيح، أو تشدد الآخرين في التضعيف، متجاوزين في ذلك قواعد النقد المنبثقة من جهود المحدثين النقاد، وهذا ما نود الإشارة عليه من قضية التداخل أن يفهم جيداً مصطلحاتهم ولا يدعى بالتناقض بناء على التعريفات فان كثيراً من الأحكام والتطبيقات العملية لا يفهم خفاياها الا من ملك سعة علم ونضرة ثاقبه للأحاديث النبوية(١٢٨).

الخاتمة

الحمد لله كما ينبغي لتمام وجهك وعظيم سلطانك، ختمت هذه البحث والذي بعنوان: (نزهة الألباب في معرفة الأنواع الحديثية التي تتداخل مع الحديث الشاذ)دراسة تحليله نقديه، ولم يختم العمل والسباق على حصول الأجر قبل حضور الأجل، والشكر لله على نعمته على إتمام هذا البحث، ثم الشكر موصولاً لكل من ساعدني بعد توفيق الله تعالى، وإليك أيها القارئ العزيز: أضع بين يديك أبرز ما توصلت إليه من **نتائج**:

- ١/ أن التداخل بين الأنواع الحديثية من القضايا التي تزيد طالب العلم ملكة علميه قويه في الكشف عن خفايا العلل في الأحاديث.
- ٢/ إن الشذوذ في اطلاقات العلماء ليس دائماً المقصود به الضعف كما في الصحيح الشاذ.
- ٣/ إن التطبيقات العملية للأنواع الحديثية تكشف نكات علميه قلما تجدها في النظرية.
- ٤/ إن تقوية الروايات وتضعيفها له صلة قوية بمصطلح الحديث.
- ٥/ إن التداخل بين المصطلحات الحديثية لا يعني عدم الدقة وإنما عمق الفكرة.
- ٦/ دعوة لشحذ الهمم والتلاحم والتعاون بالجهود الجماعية للفصل في قضية اصطلاحات الأئمة والاتفاق على ذلك؛ بدلاً من الجهود الفردية التي فالغالب تضيق كثيراً من الجهد والوقت بقليل من العلوم والمعرفة.

وفي الختام وما هذه النتائج إلا قطرة من بحر، حول هذه العلم الدقيق الذي تنوعت الكتابة حول الكلام عن عجائبه، وكان من ضمنها بحثي هذا، وتهافتت الأقلام على جني ثمار وفضل وشرف المساهمة في إخراجها للناس لاتصاله الشديد بالحكم على الأحاديث، سائلة المولى التوفيق والسداد والتسخير لخدمة الكتاب والسنة والدفاع عنهما والحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر والمراجع:

١. إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر، الشيخ محمد ابن العلامة علي بن آدم ابن موسى الأثيوبي الولوي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٢. الاقتراح في بيان الاصطلاح، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، د.ت.
٣. ألفية السيوطي في علم الحديث، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، صححه وشرحه: الأستاذ أحمد محمد شاکر، المكتبة العلمية، د.ت.
٤. ألفية العراقي التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، قدم لها وراجعها: فضيلة الشيخ الدكتور عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير، تحقيق ودراسة: العربي الدائر الفرياطي، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ.
٥. الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: أحمد محمد شاکر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، د.ت.
٦. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الربيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ت.

٧. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفارابي، دار
٨. التذكرة في علوم الحديث، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، دار عتار، عمان، الطبعة:
٩. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
١٠. التمييز، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر - المربع - السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٠هـ.
١١. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
١٢. التوضيح الأبهري لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، مكتبة أضواء السلف، الطبعة: الأولى - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
١٣. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة:
١٤. الحديث الشاذ عند المحدثين، لعبد الله سعاف اللحاني، حولية كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية، طنطا، سنة: ٢٠٠٢م.
١٥. الديباج المذهب في مصطلح الحديث، يُنسب لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - بمصر، ١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م.
١٦. رسوم التحديث في علوم الحديث، برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري (المتوفى: ٧٣٢هـ)، المحقق: إبراهيم بن شريف الملي، دار ابن حزم - لبنان، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.
١٧. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى، إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (المتوفى: ٨٠٢هـ)، المحقق: صلاح فتحي هلال، مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٨م.
١٨. شرح الموقظة للذهبي، الجزء الأول (الحديث الصحيح)، أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي، المكتبة الشاملة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
١٩. شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
٢٠. علل الحديث، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
٢١. العلل الكبير للترمذي، محمد بن عيسى بن مؤرور بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، رتبته على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة: الأولى،
٢٢. علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية، وصي الله بن محمد عباس، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.
٢٣. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ت.
٢٤. الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
٢٥. الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
٢٦. فتح المغيب بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣م.
٢٧. الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة، د.ت.
٢٨. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.
٢٩. مجمل اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٣٠. مسند إسحاق بن راهويه، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بـ ابن راهويه (المتوفى: ٢٣٨هـ)، المحقق: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ - ١٩٩١م.
٣١. مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
٣٢. المسند الجامع، حققه ورتبه وضبط نصه: محمود محمد خليل، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الشركة المتحدة لتوزيع الصحف والمطبوعات، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
٣٣. مشيخة القزويني، عمر بن علي بن عمر القزويني، أبو حفص، سراج الدين (المتوفى: ٧٥٠هـ)، المحقق: الدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
٣٤. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة، د.ت.
٣٥. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
٣٦. معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، المحقق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.
٣٧. المقرب في بيان المضطرب، المؤلف: أحمد بن عمر بن سالم بن أحمد بن عبود أبو عمر بازمول السلفي المكي الرحابي، دار ابن حزم للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٣٨. المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.
٣٩. المنظومة البيقونية، عمر بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي الشافعي (المتوفى: نحو ١٠٨٠هـ) دار المغني للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٤٠. منهج الإمام الدار قطني في نقد الحديث في كتاب العلل، يوسف بن جودة الدوايدي أبو عبد الرحمن، دار المحدثين، سنة النشر: ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
٤١. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ .
٤٢. النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
٤٣. النكت على مقدمة ابن الصلاح، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

هوامش البحث

- (١) سورة آل عمران: (آية: ١١٠).
- (٢) سورة الحجر: (آية: ٩).
- (٣) سورة هود: (آية: ٨٨).
- (٤) ينظر: الحديث الشاذ تأصيل وتسهيل، لأحمد لبي: (ص: ٨) بتصرف.
- (٥) ينظر: العين، للخليل الفراهيدي (٦/ ٢١٥)، لسان العرب، لمحمد ابن منظور (٣/ ٤٩٤).
- (٦) ينظر: المعجم الوسيط (١/ ٤٧٦)، ومجمل اللغة، لابن فارس (ص: ٥٠٠)، و تهذيب اللغة، لمحمد الهروي (١١/ ١٨٦).
- (٧) ينظر: معرفة علوم الحديث، للحاكم: (١/ ١١٩)، والكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي: (١/ ١٤١) وهذا التعريف منسوب إلى الشافعي.
- (٨) ينظر: التقريب والتيسير، للنووي: (١/ ٤٠) وهو منسوب للخليلي.
- (٩) ينظر: شرح علل الترمذي، (٢/ ٦٥٨).
- (١٠) ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم: (١/ ١١٩).
- (١١) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمد التهانوي: (ص: ٢٥) بتصرف.
- (١٢) ينظر: الأنواع والمصطلحات الحديثية التي تتداخل مع الحديث المقلوب، للدكتور محمد بازمول: (ص: ٢).
- (١٣) ينظر: العين، للخليل الفراهيدي: (٥/ ٣٥٥)، ومجمل اللغة لابن فارس: (١/ ٨٨٤).

- (١٤) ينظر: لسان العرب، لمحمد ابن منظور، لابن منظور: (٢٨١/١٤)، وتاج العروس، للزبيدي: (٢٨٧/١٤).
- (١٥) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح: (ص: ٨٠)، وفتح المغيبي، لمحمد السخاوي: (٢٢٢/١).
- (١٦) ينظر: الرفع والتكميل، لمحمد اللكنوي: (ص: ٢٠١).
- (١٧) ينظر: مقدمة ابن الصلاح: (ص: ٨٠).
- (١٨) ينظر: (ص: ٦٧٤/٢).
- (١٩) ينظر: نزهة النظر شرح نخبة الفكر: (ص: ١١٢).
- (٢٠) ينظر: المنظومة البيقونية: (ص: ١١).
- (٢١) ينظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لمحمد ابن جماعه الروي: (ص: ٥١).
- (٢٢) ينظر: نزهة النظر: (١١٣/١).
- (٢٣) ينظر: ألفية السيوطي: (ص: ٢٣).
- (٢٤) ينظر: نزهة النظر (ص: ٨٧).
- (٢٥) ينظر: ظفر الأمانى شرح مختصر السيد الجرجاني ص ٣٦٢.
- (٢٦) ينظر: ظفر الأمانى شرح مختصر السيد الجرجاني ص ٣٦٢.
- (٢٧) النكت على كتاب ابن الصلاح ١ / ٢٣٧ ، ونقله أيضاً السيوطي في البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر: (١ / ٣٢٢) ، وتدريب الراوي: (١ / ٦٥ /
- (٢٨) نكت الزركشي: (ص: ١٣)، ونقله السيوطي في البحر الزخار: (١ / ٣٢٢) .
- (٢٩) المعجم الكبير ، للطبراني: (١٣٦/١٢).
- (٣٠) شعب الإيمان، للبيهقي: (١٢٤ / ١٢).
- (٣١) ينظر: علل الحديث لابن أبي حاتم: (٣٥٩ / ٥)، ونزهة النظر: (ص: ٨٦).
- (٣٢) ينظر: مقاييس اللغة: (٢٧٥/٢)، والصحاح: (٣١٣/١).
- (٣٣) ينظر: مقدمه في أصول الحديث: (ص: ٤٩).
- (٣٤) ينظر: ألفية العراقي: (ص: ١١٢).
- (٣٥) ينظر: الديباج المذهب في مصطلح الحديث: (ص: ٣٠).
- (٣٦) ينظر: لمحات في أصول الحديث: (ص: ٣٠١).
- (٣٧) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر: (٨١٢/٢)، وفتح المغيبي، لمحمد السخاوي بشرح ألفيته الحديث: (٣٠١/١)، والادراج أسبابه ووسائل معرفته: (ص: ١٤) بتصرف.
- (٣٨) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي: (٢٧٠/٢).
- (٣٩) ينظر: التمييز لمسلم (ص: ٢٠٩).
- (٤٠) السنن الكبرى، للنسائي: (٢٥٤/٢ / ح: ٣٣٢٠).
- (٤١) أخرجه أحمد (١٧ / ٤)، والترمذي (٦٩٥)، والنسائي في الكبرى (٢ / ٢٥٤ / ح: ٣٣٢٠)، وابن خزيمة: (٣ / ٣٧٨ / ح: ٢٠٦٧).
- (٤٢) أخرجه أحمد (١٨ / ٤)، والترمذي (٦٩٥).
- (٤٣) أخرجه الدارمي (١٣ / ٢ / ح: ١٧٠١).
- (٤٤) أخرجه أبو داود (٢٣٥٥) .
- (٤٥) أخرجه ابن ماجه (١٦٩٩)، وابن خزيمة (٣ / ٣٧٨ / ح: ٢٠٦٧).
- (٤٦) أخرجه ابن خزيمة (٣ / ٣٧٨ / ح: ٢٠٦٧).
- (٤٧) أخرجه الطيالسي (١١٨١) و (١٢٦١)، والبيهقي (٤ / ٢٣٩).
- (٤٨) ينظر: المسند الجامع: (٥٣/٧ ح: ٤٨٤٤).
- (٤٩) أخرجه الحميدي (٢ / ٣٦٢ / ح: ٨٢٣)، وأحمد (٤ / ١٧)، والترمذي (٦٥٨)، والنسائي في الكبرى (٢ / ٢٥٤ / ح: ٣٣٢٠)، وابن خزيمة (٣ / ٣٧٨ / ح: ٢٠٦٧).
- (٥٠) ينظر: السنن الكبرى للنسائي، (٤/٢٣).

- (٥٢) ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر: (ص: ١١٧).
- (٥٣) ينظر: الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (ص: ١٧٦).
- (٥٤) ينظر: شرح الموقظة، للذهبي (ص: ٧٥).
- (٥٥) ينظر: التوضيح الأبهري لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، للسخاوي: (ص: ٧٥)، شرح علل الترمذي (١/ ٢١٦).
- (٥٦) مسند الإمام أحمد: (٢٨/ ٤٥١ ح/ ١٧٢١٦).
- (٥٧) العلل لابن أبي حاتم، (٥٧/٢).
- (٥٨) ينظر: القاموس المحيط، للفيروز آبادي: (١/ ٨٢٦)، والصحاح تاج اللغة، للفارابي: (٤/ ١٣٨٤).
- (٥٩) ينظر: تحرير علوم الحديث، (١٠٠٩/٢).
- (٦٠) ينظر: الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، للسخاوي: (ص: ٢٢٢).
- (٦١) ينظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لمحمد ابن جماعه: (ص: ٥٦).
- (٦٢) ينظر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل ابن كثير (ص: ٣٤٩).
- (٦٣) ينظر: فتح المغيبي بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٥٩٠٢هـ)، (٣/ ١٦٥).
- (٦٤) السنن الكبرى، للنسائي، كتاب الصيام، ذكر اختلاف الناطقين لخبر أبي ايوب فيه: (٣/ ٢٣٩ ح/ ٢٨٧٦).
- (٦٥) صحيح مسلم، كتاب السلام، باب لكل داء دواء واستحباب التداوي: (٤/ ١٧٣٠ ح/ ٢٢٠٧).
- (٦٦) ينظر: شرح نخبة الفكر للقاري (ص: ٤٩٠).
- (٦٧) ينظر: تاج العروس، للزبيدي: (٣/ ٢٤٨).
- (٦٨) ينظر: شرح بلوغ المرام، ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، (١٠/ ٦٥).
- (٦٩) ينظر: علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية، لوصي الله عباس: (ص: ٢٦).
- (٧٠) ينظر: المنظومة البيقونية: (ص: ١٠).
- (٧١) ينظر: ألفية العراقي: (ص: ١١٢).
- (٧٢) مسند إسحاق بن راهويه: (٢/ ٥٠٧).
- (٧٣) مسند الإمام أحمد: (٤٣/ ١٥٢ ح/ ٢٦٠٢٧).
- (٧٤) ينظر: علل الحديث، لابن أبي حاتم: (١/ ٤٧٢).
- (٧٥) ينظر: الإمام لابن دقيق العيد: (٢/ ٥٢٢)، والعلل الكبير، للترمذي: (ص: ٢٤).
- (٧٦) ينظر: منتخب من صحاح الجوهرية: (ص: ٤٩٤٠)، ومقاييس اللغة: (٥/ ٣٣٤)، وعلوم الحديث: (ص: ٨١)، وتيسير مصطلح الحديث، للطحان: (ص: ١٢٥).
- (٧٧) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: (٢/ ٧٤٦).
- (٧٨) ينظر: مقدمة ابن الصلاح: (ص: ٩٠)، والتقريب والتيسير للنووي: (ص: ٤٤)، وشرح الموقظة، للذهبي: (ص: ٧٧).
- (٧٩) ينظر: منظومة البيقونية: (ص: ١٠).
- (٨٠) ينظر: الحديث الشاذ عند المحدثين: (ص: ٤٦).
- (٨١) المرجع السابق: (ص: ٤٧).
- (٨٢) ينظر: الفية العراقي: (ص: ١١١).
- (٨٣) ينظر: مقاييس اللغة، لابن فارس: (٥/ ١٧).
- (٨٤) ينظر: تاج العروس، للزبيدي العروس: (٤/ ٦٨).
- (٨٥) ينظر: التذكرة في علوم الحديث، لابن الملقن: (ص: ١٨).
- (٨٦) ينظر: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، للقاسمي: (ص: ١٣٢).
- (٨٧) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ١٣٠).
- (٨٨) ينظر: المنظومة البيقونية: (ص: ١٠).
- (٨٩) الضعفاء الكبير، (١/ ٣٠٨).

- (٩١) ينظر: الباعث الحثيث، (ص: ٢٠٥).
- (٩٢) ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، (٦١/١).
- (٩٣) مشيخة القزويني: (٩٤/١).
- (٩٤) ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي: (١١٣/١).
- (٩٥) ينظر: مقدمة ابن الصلاح: (ص: ١١-١٢)، مشيخة القزويني: (٩٢/١).
- (٩٦) ينظر: ألفية السيوطي في علم الحديث: (ص: ٤).
- (٩٧) ينظر: مقدمة ابن الصلاح: (ص: ١٣).
- (٩٨) المعجم الكبير للطبراني: (١٢/٤٤٨: ح/١٣٦٢٩).
- (٩٩) ينظر: مقدمة ابن الصلاح: (ص: ٩١)، والتقريب والتميسر، للنووي: (ص: ٤٤) بتصرف.
- (١٠٠) إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر: (٢٥٨/١)، ومشيخة القزويني: (ص: ٩٤).
- (١٠١) ينظر: تاج العروس، للزبيدي العروس: (٤٨٠/٣).
- (١٠٢) ينظر: فتح المغيبي، لمحمد السخاوي بشرح ألفية الحديث: (٥/٤).
- (١٠٣) ينظر: مقدمة ابن الصلاح: (ص: ٢٧٠)، الاقتراح في بيان الاصطلاح، لابن دقيق العيد: (ص: ١٧).
- (١٠٤) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي (٧٢/٢).
- (١٠٥) ينظر: مشيخة القزويني: (ص: ١٠٥).
- (١٠٦) ينظر: الهداية في علم الرواية مع شرحها: (ص: ١٨٧).
- (١٠٧) ينظر: التقيد والإيضاح، للعراقي: (ص: ٥٥) ولم أقف على من أخرجه بهذا السند من كتب المتون.
- (١٠٨) ينظر: (١٦٧/١).
- (١٠٩) ينظر: نفع الشذوي: (٣١١/١).
- (١١٠) ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: (٦٣٥/٢).
- (١١١) ينظر: طرح التثريب، للعراقي: (٤/٢).
- (١١٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: (١/١٦١)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي: (٧٥٢/١).
- (١١٣) ينظر: تدريب الراوي شرح تقريب النواوي: (٢٣٥/١).
- (١١٤) ينظر: رسوم التحديث في علوم الحديث، للجبيري: (ص: ٧١).
- (١١٥) ينظر: مشيخة القزويني: (ص: ١٠١).
- (١١٦) ينظر: المقنع في علوم الحديث: (١/١٤١).
- (١١٧) ينظر: الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث: (ص: ٥٠).
- (١١٨) ينظر: مقدمه في أصول الحديث: (ص: ٤٤).
- (١١٩) ينظر: المختصر في أصول الحديث: (ص: ٨٨).
- (١٢٠) يشمل التداخل عندي في هذا القسم كل أنواع الانقطاع في السند: (كالمرسل، والمعضل، والمدلس...).
- (١٢١) ينظر: المقنع في علوم الحديث: (ص: ١٤٤).
- (١٢٢) السنن الكبرى، لليهقي: (٢/٣٥ ح: ٢٢٩٧).
- (١٢٣) ينظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لمحمد ابن جماعه الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: (ص: ٤٦) بتصرف.
- (١٢٤) لم أقف على من أخرجه من كتب المتون بهذا الإسناد المنقطع وإنما ذكر في كتب المصطلح كمعرفة علوم الحديث: (ص: ٢٨)، والنكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر: (ص: ٩٣).
- (١٢٥) ينظر: الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، لإبراهيم الأبناسيمن علوم بن الصلاح: (١/١٥٧).
- (١٢٦) المستدرك على الصحيحين، للحاكم: (٣/١٥٣ ح: ٤٦٨٥).
- (١٢٧) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي: (٢/١٩١).
- (١٢٨) ينظر: أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء: (ص: ٤٣) بتصرف.